لجنة الخدمات تستبعد التصويت على المشروع بصيغته الحالية

المالكي يؤكد في البرلمان أهمية إقرار "البنى التحتية"

عقد مجلس النواب ، امس السبت، جلسته الـ22 من الفصل التشريعي الأول للسنة التشريعية الثالثة برئاسة أسامة النجيفي وحضور 250 نائباً، وخصصت الجلسة التي استضيف فيها رئيس الحكومة نوري المالكي بمعظمها لمناقشة قانون البنى التحتية.

لجنة الخدمات البرلمانية اكدت من جانبها ان قانون البنية التحتية لا يمكن ان يمرر بصيغته الحالية كونه مثقلا بالأخطاء التي تفشل آليات تنفيذه.

□ بغداد / إياد التميمي

وقالت رئيس لجنة الخدمات فيان دخيل ان الكتل جميعها تدعم مثل هذه القوانين الا ان البعض منهم متخوف من القانون، لاسباب شخصية واخرى سياسية.

وأضافت دخيل في تصريح لمراسل المدى "ان استضافة المالكي في البرلمان لمناقشة قانون البنى التحتية فيه اكثر من علامة استفهام" معتبرة "ان القانون لا يستدعي مجيء رئيس الحكومة، وكانت اللجان قادرة على مناقشته بشكل يسهم في تطوير البنى التحتية".

واشارت دخيل الى "ان قانون البنى التحتية وان كان من القوانين المهمة الا ان هناك مواضيع اهم بكثير من هذا القانون خصوصا تلك المتعلقة بامن وسلامة المواطنين".

ودعا المالكي مجلس النواب إلى التصويت على مشروع قانون البنى التحتية في جلسته التي ستعقد يوم غد الاثنين، وفي حين أكد "أن المشروع يتضمن إزالة التجاوزات وإيجاد حلول للمتجاوزين"، أشار إلى انه "سيتم التعاقد مع شركات رصينة من اليابان وكوريا والصين لتنفيذ مشاريع البنى التحتية".

وقال المالكي في مؤتمر صحافي عقده، أمس، في مبنى البرلمان على هامش استضافته بمجلس النواب وحضره مراسل المدى، إن "مجلس النواب ناقش خلال جلسته التي عقدت، اليوم، مشروع قانون البنى التحتية بحضور وزيري المالية رافع العيساوي والتخطيط علي يوسف الشكري والأمين العام لمجلس الوزراء علي العلاق".

واعتبر المالكي أن "هذا القانون سيسرع في تقديم الخدمات وسيبني نحو سبعة آلاف مدرسة والكثير من المستشفيات بمستوى جيد، فضلا عن الاهتمام بقطاع الزراعة"، مشيرا إلى أن "المدارس الموجودة في البلاد لا تتساوى مع مدارس ابسط دولة من دول الجوار" ، معتبرا ان الموازنات القادمة وان كانت فيها اموال هائلة فهي لا تستطيع توفير كل ما نطمح له من خلال الدفع بالأجل مستدلا بأن خطة الحكومة على مدى الـ ٦ سنوات القادمة لا يمكنها بناء ٢٠٠ مدرسة بينما في حال تم تنفيذ القانون فستكون الشركات ملزمة ان تبني ٦٠٠٠ مدرسة".

ودعا المالكي مجلس النواب إلى "التصويت على القانون خلال جلسته التي ستعقد يوم غد الاثنين"، مؤكدا أن "الحكومة ستتفاوض مع شركات رصينة في دول اليابان وكوريا والصين لتنفيذ مشاريع البنى التحتية، بعد التصويت عليه وهذا سيتطلب وقتا طويلا". وتابع المالكي أن "دول تلك الشركات ستكون هي الضامنة لهذه الشركات للتقليل من عملية تهرب أثناء التعاقد"، لافتا إلى أن "مشاريع هذا القانون ستكون لجميع أنحاء البلاد، ومن ضمنها إقليم كردستان" مؤكدا على ان دول اليابان والصين وكوريا الجنوبية ابدت رغبتها بشكل مبدئي في الاستثمار بالبلد .

وأوضح رئيس الحكومة أن "مشروع القانون خصص لإسكان الفقراء خمسة مليارات دولار من اجل رفع الكثير من التجاوزات وإيجاد حلول للمتجاوزين والذين اسميهم بشرائح المضطرين والمظلومين" مبينا أن "البلد بحاجة إلى أكثر من مليونين ونصف وحدة سكنية، كون سكانه يزيدون سنويا نحو مليون نسمة".

وأشار المالكي إلى أن "الفائدة التي ستوضع على المبلغ الكلي لقانون البنى التحتية تعتمد على طبيعة العقد مع الشركة التي يتم التفاوض معها"، مضيفا أن "مبلغ البنى التحتية كان ٧٠ مليار دولار عام ٢٠٠٩، إلا انه تم تخفيضه إلى ٣٧ مليار دولار".

وردا على سؤال المدى بخصوص ما ان كان القانون قد يحتاج الى تعديل من قبل اللجان المختصة في مجلس النواب قال المالكي ان "اللجان اذا ابدت رؤيتها بشكل مهني وتكونت لدينا قناعات بضرورة تعديله فلن نعارض وأضاف المالكي أن "وجودي اليوم في مجلس النواب يأتي لردم الفجوات وتكامل السلطتين التشريعية والتنفيذية للعمل سوية من أجل النهوض بالبنى التحتية وتقديم أفضل الخدمات لأبناء هذا البلد لأنهم يستحقون أفضلها".

وأعرب المالكي عن ترحيبه "بجميع الشركات التي ترغب أن تدخل هذا المشروع"، مؤكدا أن "مدة تسديد مبالغ تلك الشركات غير محددة وقد تتراوح ما بين السنتين إلى ١٥ سنة".

واختتم المالكي حديثه بالقول "انني لن اعود مجددا الى البرلمان لشرح قانون البنى التحتية اذ انني قدمت ما لدي وليس لدينا شيء جديد وان الوزراء والمستشارين قدموا ما لديهم وانا ايضا ، والنواب احرار في قبول القانون او عدمه اذ ان على الحكومة السعي والبرلمان حر في قبول سعيها او عدمه".

يذكر أن رئاسة البرلمان حددت يوم غد الاثنين للتصويت على قانون البنية التحتية.

في غضون ذلك انتقدت القائمة العراقية حضور رئيس الحكومة نوري المالكي لمجلس النواب لمناقشة قانون البنى التحتية، مؤكدة وجود قوانين أخرى أكثر أهمية لم تشرع حتى الآن، فيما دعت المالكي إلى توضيح رؤيته حول التحديات الأمنية في البلاد.

وقالت النائبة عن القائمة العراقية وحدة الجميلي في تصريح للمدى إن "حضور رئيس الوزراء نوري المالكي الى قبة البرلمان لشرح قانون البنى التحتية لا داعي له"، مبينة أن "هناك لجانا معنية يمكنها أن تشرح لمجلس النواب هذا القانون".

وأضافت الجميلي أن "هناك الكثير من القوانين اكثر اهمية من قانون البنى التحتية مثل قانوني العفو العام والمحكمة الاتحادية"، مشيرة إلى أن "هناك اهتماما كبيرا بقانون البنى التحتية والاجدر بالقائد العام للقوات المسلحة ان يقدم للبرلمان شرحا عن اسباب الخروق الامنية المتكررة".

ودعت النائبة عن القائمة العراقية المالكي إلى "توضيح رؤية حكومته حول التحديات التي تعصف في البلاد والازمة السورية ومواضيع أخرى أكثر أهمية".

عالم آخر

■ سرمد الطائي

فشل بـ٦٠٠ وسينجح بـ٣٠

اننا امام مسألة عويصة جعلت الشعب كله يشعر بالملل من الحكومة كلها. ورغم ان الكثير من العراقيين تعاطف مع رئيس الحكومة وهو يطلب ٣٢ مليار دولار تحت بند قانون البنى التحتية، لانقاذنا وتغيير حياتنا البائسة، فقد تذكرت وانا اتابعه السبت ان السيد رئيس الوزراء طلب منا الكثير على مر الاعوام، ومنحناه دون جدوى.

لقد سبق للسيد رئيس الحكومة ان طلب ١٠٠ يوم فقط للاصلاح، عدا آلاف الايام التي حكمنا فيها، فمنحناه تلك المهلة ثم انقضت مئات الايام ولم يحصل فرق يذكر في حياتنا.

ثم طلب قبل ٣ اعوام ٥ مليارات دولار فقط كي يشتري محطات كهرباء، بعد ان انفق نحو ٣٠ بلا جدوى، فمنحه ممثلو الشعب وتمكن من شرائها، وعاد ليطلب ٥ مليارات اضافية لاغراض نصب المعدات، وحصل عليها. وهذه رابع سنة تمر علينا دون نتيجة واضحة.

السلطان اليوم يعود ليطلب اكثر من ٣٠ مليار دولار امريكي، كي يحدث طفرة انفجارية في حياة العراقيين، وهي طفرة لم تحصل بمبلغ ٧٠٠ مليار دولار انفقته ٤ حكومات علينا حتى الان فلازلنا نمشي على شوارع المياه الاسنة، وبلا امن او كهرباء او مدارس تسد ربع الحاجة.

ولا اعتراض على المزيد من المشاريع، وقصارى ما هنالك اننا نخشى على الثلاثة الاف يوم القادمة، والسبعمئة مليار دولار القادمة، والمئة ألف مشروع القادمة. نخشى ان تصبح مثل المليارات والسنوات السابقة، حالات متعثرة وغير مجدية.

فهناك من يشعر بالقلق من ان يحصل السلطان على المليارات التي طلب كديون تسجلها الصين واليابان وكوريا علينا، ثم لا يتقن ابرام الصفقات، ويخرب كل شيء طبقا للخراب الذي منيت به عملية انفاق ٧٠٠ مليار دولار من مال العراقيين الذين يعيشون في مدن هي الاسوأ عبر العالم كما تقول احصاءات ومؤشرات بني ادم من حولنا.

ولكن هل لخشيتنا او قلقنا معنى يا ترى؟ هل تقدم هذه المخاوف او تؤخر؟ اننا نموت كل يوم واموالنا تهدر وعلاقاتنا بدول العالم تخرب، لكننا صامدون بأمل ان يكون قادتنا يوشكون على امتلاك خبرة اكبر تطور مواهبهم وقدراتهم ليصبحوا اقدر على حكمنا نحن المساكين. كما ان امهاتنا يمددن ايديهن بالدعاء لاولي الامر عند كل غروب، كي يصلح حالهم ويكبر عقولهم. الا ان السماء تنحبس عن دعائهن كما يبدو، وكلما اغار سلاطيننا في غزوة او ذهبوا في صولة، لم يعودوا لنا بماء او كلأ، بل جاؤونا فرحين بأحكام اعدام لهذا، او اوامر اعتقال لذاك، او قرار بتخريب العلاقة مع عملاق نفطي او عضو في حلف الناتو، او حاملين طلبات للمزيد من المال حتى لو كان على شكل ديون.

الحديث مع المسؤولين التنفيذيين من كل المدن، يجعلني اشعر بالاحباط. اختصرها مسؤول رفيع التقيته الخميس بالقول: ليست هناك خطة مال اوادم، الجماعة يرتجلون ويتخذون قرارات غير مدروسة، والنتيجة اننا نعيد تبليط شوارعنا مرة كل عامين، ونعيد حفر مجارينا مرتين بالسنة. خططنا تنتمي الى موديل الستينات، وليس هناك اداء حديث للادارة. نقطة راس سطر!

الاعترافات التي اسمعها دوما من مسؤولين "لا بعثيين ولا كرد ولا صدريين، بل مقربين للسلطان نفسه" تجعلني اخشى على الفلوس الاضافية التي يطلبها السيد المالكي. اما الصديق الساخر الجالس الى جانبي الان فهو يقول ان هذه الاعترافات يفترض ان تجعلنا غير مبالين كثيرا. فالخطط الفاشلة اهدرت ٧٠٠ مليار دولار، فما قيمة ٣٢ مليارا اضافية يطلبها المالكي اليوم وقد يهدرها غدا؟ واذا كان قادتنا قد اهدروا كل هذه المبالغ الكبيرة فماذا سيزيد او ينقص حين يهدرون مبلغا اضافيا لا يعادل سوى ميزانية بلد فقير مثل المغرب؟

وعلى اي حال فإننا امام قاعدة عراقية ستمثل مسارا مبتكرا في اقتصادات الدول النامية، وهذا المنظور يفترض ان السلطان فشل في استثمار ٧٠٠ مليار، لكنه سيحقق نجاحا بـ ٣٠ فقط، سواء تملكني القلق، او شعر صديقي باللامبالاة.

العراقية متفائلة بانفراج الأزمة وتتهم القضاء بالتسييس

□ متابعة /المدى

أعرب زعيم القائمة العراقية اياد علاوي عن امله بانفراج الازمة السياسية التي تمر بها العملية السياسية في البلاد، لكنه وصف القضاء بـ "المُسيس". ونقل بيان لموقع علاوي عنه القول خلال مقابلة صحفية "عندي أمل كبير في ان يتعافى البلد خاصة وان المشهد السياسي في المنطقة والعالم يتغير ولن يكون هذا التغيير لصالح دول أخرى بالتأكيد".

وأضاف اننا "متأكدون من ان العملية السياسية يمكنها ان تضع حدا لمشاكلها العالقة بعيدا عن التدخلات الخارجية من قبل بعض الدول والتي دعوناها كثيرا الى الكف عن تدخلاتها في الشأن العراقي".

وتعاني العملية السياسية من أزمة متفاقمة بسبب الاتهامات المتبادلة بين الكتل المشاركة في العمل السياسي وبالاخص بين ائتلاف دولة القانون بزعامة رئيس الوزراء نوري المالكي و القائمة العراقية بزعامة اياد علاوي وصلت حد المطالبة بسحب الثقة عن المالكي بسبب بعض الملفات منها الوزارات الأمنية و قضية نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي و امتدت الخلافات قبل فترة وجيزة الى حكومة اقليم كردستان التي اعلنت موقفا متشنجا من حكومة المالكي بسبب المناطق المتنازع عليها و تمويل البيشمركة و بعض القضايا العالقة بين المركز و الاقليم.

الى ذلك اتهم علاوي جزءاً من القضاء بـ "المُسيس"، وانه كان سببا مباشرا في اعدام المحكومين السعوديين، مبيناً ان "مطاردة" قضاة الموصل والاعتقالات العشوائية تؤكد دائما على ان المصالحة الوطنية غائبة.

وقال زعيم القائمة العراقية اياد علاوي رداً على سؤال بشأن اعدام المحكومين السعوديين في مقابلة صحفية اطلعت عليها "المدى" ان "جزءاً من القضاء مسيس ونحن بحاجة إلى شفافية ووضوح في مفاصل القضاء بالكامل".

وبين رئيس الوزراء الاسبق أنه "لا توجد مصالحة وطنية ولن تتحقق وفق الظروف السائدة الآن، وهناك شواهد تدل على ذلك أولها عندما تم اجتثاث ٣٢ قاضياً في الموصل، بالإضافة إلى الاعتقالات القائمة على قدم وساق وكلها اعتقالات تتم بشكل عشوائي". وكانت وزارة العدل اكدت، السبت الماضي، أن السجناء السعوديين لن يستفيدوا من قانون العفو العام لان أوضاعهم محكومة بالاتفاقية الموقعة بين العراق والسعودية. وقال وزير العدل حسن الشمري في تصريحات سابقة إن "السجناء السعوديين في العراق لن يستفيدوا من قانون العفو العام حتى لو صدر".

وكان مسؤول العلاقات الثنائية والقانونية في سفارة العراق لدى السعودية معد العبيدي أعلن، أواخر آب الماضي أن عدد السجناء السعوديين في العراق بلغ ٧١ سجيناً، مشيراً إلى أنه تم تسليم ثلاثة منهم للمملكة قبل شهرين.

ولفت إلى أن هناك ٦ من السجناء السعوديين حكم عليهم بالإعدام غير أنه جرى تخفيف العقوبة على اثنين منهم إلى السجن ١٥ عاماً.

يذكر ان مصدراً مسؤولاً في محافظة نينوى كشف، اواخر آب الماضي، عن تلقي رئاسة محكمة استئناف المحافظة كتابا من هيئة المسألة والعدالة يتضمن اجتثاث ٣٠ من العاملين في رئاسة محكمة استئناف نينوى.

وقال المصدر الذي طلب عدم الإشارة إلى اسمه لحساسية المعلومات لـ"شفق نيوز"، إن "رئاسة محكمة استئناف نينوى تلقت في وقت متأخر من ليلة الخميس خطابا من هيئة المساءلة والعدالة يتضمن اجتثاث ٣٠ قاضيا من قضاة محافظة نينوى ضمن العاملين في رئاسة محكمة استئناف نينوى".

دعا نواب عن الأقليتين المسيحية والايزيدية في مجلس النواب الأمم المتحدة إلى تشريع قوانين دولية تحرم وتجرم الاساءة والتهجم على الاديان والمقدسات.فيما دعا رئيس البرلمان الأسبق العالم العربي والإسلامي إلى وحدة الموقف ونبذ الخلافات التي تثير النزعات الطائفية والعنصرية.يأتي ذلك في وقت تستمر فيه التظاهرات في بغداد وعدد من المحافظات فيما تقول وزيرة الخارجية الامريكية ان ان السلطات الاميركية لا تستطيع قانونا القيام باي خطوة لملاحقتهما ولا لمنع نشر الفيلم. فيما استنكر ديوان الوقف السني، امس السبت، الفلم الأميركي المسيء للرسول محمد ، مطالبا الولايات المتحدة بإيقاف عرض الفلم ومحاكمة الممثلين والمسؤولين عنه.

وقال رئيس الديوان احمد عبد الغفور السامرائي خلال مؤتمر صحافي عقده، امس، مع مجموعة من علماء الدين بجامع أم القرى في بغداد إن "الوقف السني يستنكر الفلم الأميركي المسيء لشخص الرسول محمد، والذي تم عرضه مؤخرا في إحدى صالات السينما بالولايات المتحدة الأميركية"، مطالبا الولايات المتحدة بـ"إيقاف عرض الفلم ومحاكمة الممثلين والمسؤولين عنه".

ودان السامرائي في الوقت ذاته "أعمال العنف التي قام بها المتظاهرون في مختلف البلدان الإسلامية ردا على الفيلم"، داعيا المتظاهرين إلى "عدم الرد بالعنف".

فيما وصفت جماعة علماء العراق بزعامة خالد الملا اصرار الولايات المتحدة على انتاج وعرض الفلم المسيء للرسول الاعظم ، بانها ستكون وصمة عار في جبينها كونها تدعي بانها الراعية لحقوق الانسان ، محذرين في الوقت ذاته من ان يكون الفلم سببا في الوقوع في الفتنة .

ومساءلة المسؤولين عنه الذين كانوا يعيشون في بلادنا الاسلامية في رخاء وعز وشرف واحترام لأديانهم ومذاهبهم وقومياتهم وهي جزء من الاخلاق الحميدة والخصال الرفيعة التي علمنا اياها نبي الهدى والرحمة محمد".

واعربت الجماعة عن امتنانها لجميع ممثلي الاقليات غير الاسلامية الذين استنكروا هذا العمل المشين وتدعو المسلمين في جميع انحاء العالم الى استنكاره ورفضه بالوسائل الحضارية السلمية لإظهار وجه الاسلام المشرق النبيل وعدم الانجرار وراء الفتن فان الله لهم بالمرصاد. يأتي ذلك في وقت دعا نواب عن الاقليتين المسيحية والايزيدية الامم المتحدة الى تشريع قوانين دولية تحرم وتجرم الاساءة والتهجم على الاديان والمقدسات.

وقال النائب لويس كارو عن المكون المسيحي والنائب امين فرحان جيجو عن المكون الايزيدي في مؤتمر صحفي وحضرته المدى امس السبت ان "عرض افلام تسيء الى الاديان السماوية او الشخصيات الدينية والمقدسة هو امر مرفوض ولا يمكن لاي انسان عاقل وحكيم أن يقبل به"، مبينا ان "مثل هكذا امور لا نجني منها سوى العداوات والحروب التي لا تنفع اي احد". واعتبرا ان "الاعمال التي يقوم بها بعض المتطرفين سواء بالرسوم او الافلام او العبارات المسيئة للرموز والمقدسات الدينية امور معيبة ومرفوضة وهي محط استهجان من قبل الجميع".

وطالبا جميع المنظمات والجهات الدولية وخاصة الامم المتحدة ان "تعمل بشكل سريع وفعال من اجل درء تلك الافعال من خلال اصدار التشريعات والقوانين التي تحرم وتجرم كل من يتعدى على دين او على مقدسات الاديان الاخرى".

فيما دعا رئيس البرلمان الأسبق محمود المشهداني العالم العربي والإسلامي إلى وحدة الموقف ونبذ الخلافات التي تثير النزعات الطائفية والعنصرية.

وقال المشهداني في بيان صحفي تلقت " المدى " نسخة منه امس مستنكرا عرض الفلم المسيء إلى شخص الرسول الأعظم إن "الرد على الإساءة للرسول الأعظم تتمثل بالوحدة الإسلامية والتحلي بأخلاق المصطفى من خلال نبذ الخلافات الطائفية وتوحيد المواقف في العالم العربي والإسلامي".

وطالب المشهداني "الأمة العربية والعالم الإسلامي بضرورة توحيد موقفهم إزاء القضايا المصيرية ووضع حد لتلك التجاوزات اللااخلاقية والتي تتنافى مع كل المبادئ والقيم التي جاءت بها الأديان السماوية".

فيما قالت وزيرة الخارجية الاميركية هيلاري كلينتون "اعلم انه سيكون من الصعب بالنسبة للبعض فهم لماذا لا تستطيع الولايات المتحدة منع هذا النوع من اشرطة الفيديو الجديرة بالعقاب".

وتابعت "لكن اريد ان اؤكد انه امر مستحيل مع التكنولوجيا الحديثة. مع ذلك فإن بلادنا تملك تقليدا عريقا من حرية التعبير تكرس في دستورنا وقوانيننا. لا نستطيع منع مواطنين من التعبير عن وجهات نظرهم حتى وان كان ذلك لا يروق لنا".

وهكذا وان تسبب فيلم "براءة المسلمين"، من انتاج هاو مع دبلجة سوقية، بطريقة غير مباشرة بمقتل اشخاص عدة بينهم السفير الأميركي في ليبيا، فان السلطات الاميركية لا تستطيع ملاحقة صاحبه او منتجه.

ودانت وزارة الخارجية الحادثة معتبرة أنها اعتداء على حرمة البعثات الدبلوماسية وانتهاك صارخ لمبادئ العلاقات الدولية، فيما شددت على أن المهاجمين لا يمثلون الشعب الليبي.

وعنوان الفيلم الذي أثار غضب العديد من المسلمين في العالم هو "براءة المسلمين" من إخراج الأميركي الإسرائيلي سام باسيل، وهو مستثمر عقاري ٥٤ عاماً، وقد اعتبر في حديث لصحيفة "وول ستريت جورنال" الأميركية أن "الإسلام سرطان".

ولقي هذا الفيلم دعم القس الأميركي تيري جونس الذي أقدم على حرق نسخ من القرآن الكريم في نيسان ٢٠١٢، وأثار حفيظة المسلمين والمسيحيين في آن الذين رفضوا المس بأي معتقدات دينية.

الخارجية الأميركية: لا نستطيع منع المواطنين من التعبير عن آرائهم

دعوات إلى قانون أممي يجرّم الإساءة إلى الأديان